

المسؤولية البيئية كآلية لمساهمة منظمات الأعمال في التنمية المستدامة

تجربة شركة Aramex

Environmental responsibility as a mechanism for the contribution of business organizations to sustainable development Experience of Aramex

ملاح وئام

جامعة تبسة

wiememallah@yahoo.com

تاريخ القبول 2017/12/12

حفناوي أمال

جامعة تبسة

amel.hafnaoui@yahoo.com

تاريخ الإستلام 2017/12/06

الملخص

تعتبر منظمات الأعمال قوة محركة للنمو الاقتصادي في كل دول العالم، لذلك فقد كرس العديد من الجهود لدعم هذه المنظمات وتقوية دورها في دعم اقتصاديات الدول، وكانت البيئة هي مصدر الموارد التي تمد هذه المؤسسات بالمواد الأولية واللازمة للتصنيع وكذا المواقع الجيدة للعمليات الإنتاجية التي تكون ملوثة للبيئة في الغالب، فاعتبرت البيئة دائما المورد المجاني اللامتناهي، وهذا الإهمال أدى إلى تدمير البيئة ووصولها لمراحل خطيرة جدا. من هنا ظهرت حركات حماية البيئة وتحضير الشركات والتنمية المستدامة التي نادى بالمسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال كواجب حتمي لها للمحافظة على البيئة وحمايتها كمساهمة منها لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لذا سارعت المؤسسات بمختلف أنواعها ونشاطاتها إلى تبني هذه المسؤولية بما فيها المؤسسات الخدمية مثل شركة أرامكس.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المسؤولية البيئية، الإدارة البيئية، حماية البيئة.

تصنيف JEL : M14؛ Q56 .

Abstract:

Business organizations are considered as a driving force for economic growth in all countries of the world. Therefore, many efforts have been devoted to supporting these organizations and strengthening their role in supporting the economies of countries. The environment is the source of resources that provide these institutions with the raw materials needed for manufacturing as well as the good sites for production processes that are polluting the environment. Often, the environment has always been regarded as the infinite free resource, and this neglect has led to the destruction of the environment and its

arrival at very dangerous stages. Hence, the environmental protection and greening of companies and sustainable development have emerged, and called for the environmental responsibility of business organizations as an imperative for them to preserve and protect the environment, and as a contribution to support the achievement of the goals of sustainable development. Therefore, institutions of all kinds and activities were hurry up to adopt this responsibility, including service institutions such as Aramex.

Keywords: sustainable development, environmental responsibility, environmental management, environmental protection.

Jel Classification Codes: M14; Q56.

مقدمة

كانت منظمات الأعمال ولا تزال القوة المحركة للنمو الاقتصادي في كل دول العالم، لذلك كانت هناك جهود كبيرة لدعم هذه المنظمات وتقويتها لتقوم بدورها في دعم الاقتصاد الوطني للدول، فكانت الثورة الصناعية نهضة قوية في التكنولوجيا وطرق الإنتاج والصناعة، حيث كان الاعتبار الأول والاهتمام الأكبر للدول هو دعم الأعمال وتفضيلها على أي قطاع آخر والعمل بمبدأ الأعمال أولاً، فكان ذلك له أثر كبير ومدمر على البيئة التي تعمل فيها هذه المنظمات وعلى الناس الذين يعيشون فيها وحتى على الكرة الأرضية بأكملها، فقد عانت البيئة جراء هذا الإهمال والاستنزاف من مشاكل وكوارث عدة، على غرار ثقب الأوزون، الاحتباس الحراري، تملح التربة وقلويتها، واستنزاف الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها ...

وعليه تعالت الأصوات المناادية بالاهتمام بالبيئة وإعادة الاعتبار لها، وظهر مفهوم التنمية المستدامة الذي يدافع عن حق الأجيال القادمة في الموارد وفي بيئة سليمة، على أن يشترك الجميع في تحقيق ذلك، فكان على منظمات الأعمال أن تتحمل مسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع، ليس فقط من خلال معالجة مشاكل التلوث الذي تحدثه هذه المنظمات إنما باستخدام طرق وأساليب وقائية تمنع هذا التلوث أو تخفضه إلى اقل قدر ممكن. فظهر ما يعرف بالمسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال التي تجعل المؤسسة تحمل على عاتقها مسؤولية حماية البيئة.

إشكالية البحث

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم تفعيل المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال كآلية لتعزيز مساهمتها في

التنمية المستدامة؟

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تحقيق ما يلي:

- توضيح المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال؛
- كشف أهم آليات تفعيل المسؤولية البيئية؛
- توضيح دور منظمات الأعمال في حماية البيئة وأهميته.

أهداف البحث

يتمثل الهدف من وراء هذا البحث فيما يلي:

- التعرف على كيفية تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية؛
- فوائد تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية لها وللمجتمع؛
- توضيح العلاقة بين تبني هذه المسؤولية وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث

سيتم دراسة موضوع البحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

هيكل البحث

سيتم دراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال ثلاثة محاور، تم في المحور الأول التطرق لماهية المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال، أما المحور الثاني فتضمن دور الإدارة البيئية وتحضير الشركة في التنمية المستدامة، ثم تم في المحور الثالث عرض تجربة شركة النقل السريع Aramex.

المحور الأول: مضمون المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال

أولاً: علاقة المؤسسات الاقتصادية بالبيئة

كانت الأعمال ولوقت طويل تمارس دورا سلبيا ان لم يكن عدائيا ضد البيئة. ولا تفسير لذلك إلا ان الأعمال هي الأعمال وان الأرباح وصنع النقود فيها يمكن ان يبرر كل شيء، وإذا ما نشأت مشكلة أو ظهرت أزمة هنا أو هناك فإن آليات السوق كفيلة بمعالجتها على نحو فعال وكفؤ. وإزاء هذه النظرة القائمة على أولوية الكفاءة في الأعمال دون النظر في الموارد غير المتجددة التي تستنفذ من جهة والتلوث المضر طبيعيا ومجتمعيًا من جهة أخرى، فإن الأسس التي قامت عليها الأعمال في التعامل مع البيئة والنتائج التي أدت إليها كانت ذات تأثير سلبي وواضح على البيئة، ويمكن تحديد هذه الأسس والنتائج كالتالي: (نجم عبود نجم، 2006، ص: 281 - 288)

- تغليب الجوانب الفنية والاقتصادية على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية، حيث أن المؤسسات وفي سعيها نحو الكفاءة بمعناها المادي الصرف تبنت اقتصاديات الحجم بهدف تقليل التكلفة، فكان هذا إيذانا قويا بالاستهلاك الواسع للموارد والتلوث واسع النطاق في البيئة. ورغم أن الحجم الكبير يقلل من التكاليف المباشرة إلا أن له تكاليف غير مباشرة جراء المشاكل الناجمة عنه. لذلك انتقلت المنظمات إلى اقتصاديات التنوع، وتعالى الأصوات التي تطالب بالانتقال من المحاسبة التقليدية إلى المحاسبة البيئية التي تراعي القيمة الحقيقية للتلوث الذي تقوم به المؤسسة.

- كانت المؤسسات الاقتصادية تحمل التكاليف البيئية وتعتبر عوامل البيئة الشائعة (الماء، الهواء، المناظر الطبيعية) عوامل مجانية أو تكاليف خارجية يتحملها المجتمع، وظلت تؤكد على هذه الفكرة حتى زادت الضغوط عليها التي أدت إلى الانتقال من مبدأ المجتمع يدفع إلى مبدأ الملوث يدفع. ورغم ذلك لم يوفق هذا المبدأ في ردع المؤسسات عن تلويث البيئة خاصة وأنها تنقل هذه التكاليف إلى الزبائن من خلال السعر.

- تغلب الأعمال للمصالح الآنية قصيرة الأمد على المصالح طويلة الأمد: فالكثير من الغابات التي أزيلت مثلت نموذجا صارخا لمصلحة آنية قصيرة الأمد لشركات صناعة الأخشاب التي تستنزف الغابات سريعا من أجل تحقيق أقصى ربح رغم أنها تقوم عمليا بإلغاء مصدر العوائد المستقبلية لأعمالها. فبدلا من إدامة المورد لاستمرار العائد يتم استغلاله بقسوة وعند الانتهاء منه يتم الانتقال لمورد آخر من أجل استنزافه سريعا.

- النظرة الضيقة المباشرة لمنظمات الأعمال، ورغم أن المنظمات أصبحت تنظر إلى التلف على أن أسوأ أنواع الهدر تحت تأثير حركة الجودة، فإنها لا تزال لا تنظر إلى التلوث على أنه تلف آخر وعيب من عيوب الإنتاج وتقدم الخدمات في منظمات الأعمال. وهذا يعود إلى ضعف تحمل الشركات مسؤوليتها البيئية في إطار نظرتها الأشمل من جهة ولأن القسم الأكبر من الشركات تتعامل مع البيئة بمنطق الإذعان التنافسي أكثر مما تعاملت معها كفرصة تنافسية، أي الخضوع للتلوث واستمراره واستخدام أجهزة الرقابة عليه ومدخل نهاية المجرى أكثر من العمل على خفضه وإزالته باعتماد مدخل الوقاية.

- حاولت مؤسسات الأعمال أن تهون من مشكلة التلوث بالاعتماد على قدرتها التكنولوجية، إلا أن المنظمات التي طورت تكنولوجيا عالية النفايات لم يكن لها إلا مساهمات بسيطة جدا في التكنولوجيا منخفضة النفايات أو التلوث. فالكثير من الشركات لازالت تحت مستوى الرؤية البيئية

الخضراء التي تنامي بسرعة من أجل التحول من الهيمنة التكنولوجية على حساب البيئة إلى التكنولوجيا الآمنة النظيفة الودية بيئيا بدءا من مرحلة التصميم مروراً بعمليات التصنيع وانتهاء بالاستخدام النهائي للمنتجات.

ثانيا: ماهية المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال

لقد اكتسب موضوع المسؤولية البيئية اهتماما متزايدا في الأوساط الدولية نظرا لما وصل إليه امتداد الأنشطة الاقتصادية على حساب المكتسبات البيئية، بالإضافة الى استخدام المواد الملوثة للمحيط في العملية الإنتاجية. وهذا ما جعل منظمات الأعمال تعنى بالدرجة الأولى بحماية البيئة وعناصرها.

1- تعريف المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال

يمكن تعريفها بأنها: " مهمة تغطية الآثار البيئية للعمليات الإنتاجية لمنظمات الأعمال، وتخفيض التلف والانبعاثات، وتعظيم كفاءة إنتاجية مواردها، وتقليص الممارسات التي يمكن ان تكون لها آثار بيئية مستقبلا. " وتمثل المسؤولية البيئية في عملية تطبيق المعارف الخاصة بحماية البيئة، مع وجود وعي حقيقي بذلك لدى القائمين على اتخاذ القرارات، ويرتكز تطبيق المسؤولية البيئية على كافة مبادئ التنمية المستدامة. (محمد فلاق: 2016، ص 110)

وتتضمن المسؤولية البيئية في تقاريرها تقييم الأداء البيئي لمنظمات الأعمال بأحدث مراحل التطور المحاسبي، فوظائف الإدارة وبالتالي وظائف المحاسبة قد ازدادت ازديادا مضطردا مع ازدياد حجم الوحدات الاقتصادية، وبصفة خاصة الشركات المساهمة. (محمد فلاق: 2016، ص 110)

وبذلك يمكن تعريف المسؤولية البيئية الموضوعية على عاتق المنظمات بأنها جزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع ككل، والتي تختص بتحليل آثار أنشطتها على البيئة العاملة فيها ومقوماتها وإبراز كيفية قياس هذه الآثار واحتسابها بما يضمن تحمل المنظمة لها وحماية العناصر البيئية منها بالتبعية.

حيث ترى الحركة البيئية ان البيئة أهملت بما فيه الكفاية وأفسدت بطريقة وحشية واستنفذت مواردها بطريقة جشعة ولا بد من جهود حقيقية لحمايتها. والأهم ان هذا لازال مستمرا بوتيرة لا تبرزها لا أوهام الحلم التكنولوجي الذي سيوجد الحل، ولا اليد الخفية لاقتصاد السوق، فشجع الأعمال سينقلب على رجال الأعمال أنفسهم عندما تصبح المخاطرة البيئية هي مخاطرة الجميع. لذلك فهناك أسباب جدية ومخاطر حقيقية لا بد من الوقوف عندها لإعادة ترتيب

الأولويات حتى ولو كانت على حساب الأعمال وأنشطتها الملوثة للبيئة. (نجم عبود نجم: 2012، ص 28)

2- دوافع تبني منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية

ان التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال على المستوى المحلي والعالمي وكذا على التطورات الحاصلة في العالم خاصة ما يرتبط منها بالبيئة وكيفية حمايتها وتدارك الأخطار المحيطة بها والتي تؤثر على حياة الإنسان ككل، مثل ثقب الأوزون واستنزاف الموارد والتلوث ... مما جعل من المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال أمراً ضرورياً وحتمياً وذلك للأسباب التالية: (محمد فلاق: 2016، ص ص 112,113)

2-1- الأسباب الداخلية لتبني المسؤولية البيئية: منها ما يلي:

- تحقيق مزايا تنافسية ووفورات مالية لمنظمة الأعمال من خلال تنفيذها للبرامج البيئية، كما يسهم في تقليل التكاليف من خلال إعادة تدوير تلك المخلفات بعد أن تم معالجتها بطريقة سليمة بيئياً؛
- تقليل كمية المخلفات الصناعية (النفايات الصلبة والسائلة)، وبالتالي الحد من مظاهر التلوث البيئي الهادفة إلى حماية الإنسان وموارده، ودخل المجتمع ومكان العمل؛
- حماية الأنظمة البيئية واستخدام أكفأ للموارد الطبيعية من المياه والأرض والطاقة والمساهمة في عمل التنمية المستدامة لها عبر الأجيال القادمة؛
- تبني منظمات الأعمال المسؤولية البيئية يساهم في زيادة التعاون مع السلطات التشريعية والرقابية، مما يسهل عملية حل المشكلات البيئية الخاصة بالمنظمة، والتخلص من تلك المخلفات مما يترك الأثر العميق لتحسين الصورة العامة في مجتمعها، وبالتالي تحقيق الدعم والتأييد من وجودها؛
- تحسين الأداء من الناحية البيئية ودفع العاملين للتعرف على المتطلبات البيئية وتحسين قدرتهم على رفع مستوى الأداء البيئي وتحفيز المنظمات الصناعية الأخرى على تبني أنظمة بيئية؛
- كما يساهم في تقليل التكاليف من خلال إعادة تدوير تلك المخلفات بعد أن يتم معالجتها بطريقة سليمة بيئياً، ومن رفع الكفاءة التشغيلية بعمليات الإنتاج من خلال تقليل حالات عدم المطابقة وبالتالي الحد من كميات الهدر في مدخلات الإنتاج.

2-2- الأسباب الخارجية لتبني المسؤولية البيئية: تتمثل فيما يلي:

- حماية منظمات الأعمال من التعرض للمخالفات القانونية نتيجة لعدم الالتزام بتطبيق التعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية؛
- انتشار الوعي البيئي لدى العديد من المستهلكين، فأصبحوا يبحثون عن المنتجات الأكثر أمانا على صحتهم والأقل خطورة على البيئة المحيطة بهم. مما أدى إلى ظهور مفاهيم تسويقية حديثة تسعى لحماية الإنسان وبيئته (المنتجات الخضراء، المنتجات الأخلاقية، المنتج الصديق للبيئة، ...)
- الضغوط المتزايدة من المساهمين والمقرضين على إدارة منظمة الأعمال دفعها لتقديم المعلومات الواضحة عن الأداء المالي والبيئي نتيجة لقناعاتهم بأن الممارسات البيئية قد يترتب عنها غرامات مالية قد تصل إلى غلق المنظمة في بعض التشريعات، وبالتالي التأثير على الأرباح العائدة على المساهمين؛
- يطلب الكثير من المتعاقدين من إدارة المنظمة ان يكون منتجها الذي تم تصنيعه طبقا لمواصفات بيئية معينة، وان تكون مدخلات الإنتاج من مصادر حديثة للبيئة مما يمكنها من التأكد من سلامة الإجراءات الخاصة بعمليات الإنتاج مثل إيزو 14000 وقد أصبحت تلك الإجراءات وسيلة لتحسين أداء العمل داخل تلك المنظمات.

3- عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية

تطرح منظمة ENGO رؤيتها للمسؤولية البيئية مكونة من ثلاث مرتكزات رئيسية هي:

(سفيان ساسي: 2013، ص 15)

- 3-1- التعهدات البيئية :** وتكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت ما يلي:
- تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم حماية البيئية؛
- اتخاذ حماية البيئة والمحافظة عليها كاستراتيجية ذات أولوية؛
- تبني مبادئ التدابير الوقائية؛
- العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي؛
- معرفة إذا ما كانت منتجاتها وخدماتها لها قيمة بيئية و/أو اجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
- العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية، وتشجيع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.

3-2- إدارة الموارد والطاقة : وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:

- استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة؛
- إنتاج واستعمال الموارد المتجددة بكفاءة؛
- اعتماد وتطبيق أنظمة الإنتاج الصحيحة؛
- إعداد تقييم للأداء من أجل تحقيق استمرارية النمو، ودمج التكاليف والفوائد البيئية الإجمالية.

3-3- المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح : تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت ما

يلبي:

- الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المحايي للسلطات والمنظمات المحلية؛
- قبول محاسبة المنظمات وغيرها من أصحاب المصالح على مسؤولياتها البيئية الماضية، الحاضرة والمستقبلية؛
- الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية؛
- تقديم التقارير الدورية لأصحاب المصالح حول تأثيراتها البيئية الحقيقية.

المحور الثاني: دور الإدارة البيئية وتحضير الشركة في التنمية المستدامة

أصبحت المسؤولية البيئية تتمثل وبشكل متزايد بتحضير الشركة حيث يشير ذلك إلى تبني منظمات الأعمال رسالة ورؤية تتلاءم مع مطالب البيئة والمشاركة في حمايتها وتجديدها وتحسينها، هذا في مقابل الرؤية الاستغلالية التي تضع المنظمة في تعارض مع مطالب البيئة والمشاركة في استفادها وإتلافها وتلوئها طبيعيا ومجتمعيا مما يجعلها تكتسب لونها الأسود او الرمادي.

أولا: نظم الإدارة البيئية**1- مفهوم الإدارة البيئية**

ظهر مفهوم الإدارة البيئية في التسعينيات في القطاع الصناعي في أعقاب تطبيق برنامج التدقيق البيئي، الذي ظهر في أواسط السبعينات في القطاع الصناعي أيضا، ولاسيما في الشركات الكيميائية. وتعد الشركة التي تحوز شهادة الجودة البيئية ISO 14000 شركة ذات اهتمام بالبيئة، الشيء الذي أصبح أحد متطلبات الأسواق العالمية، كما أصبح برنامج الإدارة البيئية نتيجة لازدياد الوعي البيئي ذا أهمية كبرى بين دول العالم. (إبراهيم جابة السيد: 2013، ص

103)

وتعرف سلسلة المواصفات (ISO 14000) بأنها مواصفات موثقة تستدعي من المنظمة المساهمة في الحفاظ على استخدام الموارد الأولية وإنتاج ومعالجة وتصريف الفضلات الخطيرة. (محمد فلاق: 2016، ص 104)

وجدير بالذكر أن هناك ثلاث متطلبات أساسية يجب توفرها عند التزام المنظمة بتوجيه سياستها البيئية: (Philippe Détrie: 2005, P 178.)

- احترام التشريعات البيئية؛
 - منع التلوث؛
 - التحسين المستمر، خاصة للأداء البيئي.
- وبالنسبة للتطبيق الواسع للإدارة البيئية والذي يأخذ التنمية المستدامة بالحسبان، يجب دمج العديد من المواضيع العرضية في السياسة البيئية للمؤسسات الاقتصادية أهمها: (Philippe Détrie : 2005, P 178
- احترام القوانين واللوائح؛
 - سياسة مواجهة وتسيير المخاطر البيئية، فالعديد من وكالات التقييم البيئي تتأكد من وجود مدير مخاطر بيئية ومن موقعه في الهيكل التنظيمي، وإجراءات مواجهة الحالات الطارئة والحوادث؛
 - برامج اقتصاد الموارد (الماء، الهواء، الطاقة ...) وإعادة التدوير وإدارة المخلفات، وتخفيض المضايقات (الانبعاثات، الضوضاء ...)
 - استعمال الطاقات النظيفة والمتجددة؛
 - تسيير النقل.

وتقوم الإدارة البيئية في منظمات الأعمال على أخذ البيئة بعين الاعتبار ودمجها في تسيير وإدارة هذه المنظمات. (ACFCI: 2007, p87) حيث تعرف بأنها الإدارة التي يصطنعها الإنسان والتي تتمركز حول أو على نشاطاته وعلاقاته مع البيئة الفيزيائية والأنظمة البيولوجية المتأثرة، وإن جوهر الإدارة البيئية يكمن في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة الذي تسمح به هذه الإدارة للإنسان أن يستمر في تطوير تكنولوجيا دون تغيير في النظام الطبيعي. (نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: 2015، ص 207)

ولقد عرفت المنظمة الدولية للمعايير (ISO) نظم الإدارة البيئية بأنها جزء من النظام الإداري الشامل والذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات

والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها. (نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: 2015، ص 207)

وعليه فنظام الإدارة البيئية هو ذلك النظام الفرعي للنظام الأكبر (المنظمة) يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له فعليا لتضع نظام الإدارة البيئية موضع التطبيق العملي والمسؤولية اتجاه المنظمة والمجتمع فتبدو هذه الإدارة كحلقة وصل بين المنظمة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلائم استمرار توافق النظامين معا.

ويهدف نظام الإدارة البيئية إلى زيادة الاهتمامات البيئية في كافة جوانب العملية الإدارية في منظمات الأعمال، مشددا على أهمية تحمل كل فرد في المنظمة المسؤولية صوب البيئة والمجتمع عن طريق توفير اطار عمل تكون فيه الأهداف البيئية احدى المدخلات الرئيسية لعملية اتخاذ القرارات، كما يرمي هذا النظام إلى مساعدة منظمات الأعمال في إنجاز عملياتها في ضوء الأهداف المحددة، بما في ذلك التوافق مع القوانين وإدارة المخاطر البيئية... وعلى الرغم من أن تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ليس الزاميا عند التعامل مع القضايا البيئية نظرا للطوعية في تبني وتنفيذ هذا النظام، إلا أن القوانين البيئية والضغط التنافسية مارست دورا كبيرا ومؤثرا في توجه منظمات الأعمال صوب ذلك النظام. (محمد فلاق: 2016، ص 115)

2- عناصر نظام الإدارة البيئية

يتكون نظام الإدارة البيئية من مجموعة من العناصر أهمها ما يلي: (إبراهيم جابر السيد:

2013، ص ص : 104، 105)

2-1- السياسة البيئية: وهي التي تحدد أنشطة المنظمة وحجم التأثير البيئي المحتمل لهذه الأنشطة، ثم مدى الالتزام بالتشريعات البيئية، ولا بد من ان تتضمن هذه السياسة مدى الالتزام بالتحسين المستمر، ووضع برنامج للحد من التلوث. وتكون هذه السياسة معلنة بين العاملين والمتعاملين مع الشركة، وهو عنوان مصداقية الشركة، ولا بد ان تقع البرامج المراد تطويرها ضمن الخطوط التي حددها الشركة في سياستها.

2-2- التخطيط: تحدد كل منظمة أهدافا ذات علاقة إما بالمنتج أو الخدمة أو البيئة. ويعد تحديد الأهداف ذا أهمية فائقة، اذ انه يأخذ في الحسبان المصادر الخطرة التي تؤثر على البيئة، كما انه يؤثر على الأهداف التي ترسم من قبل المنظمة، والتي لا بد ان تعكس الأنشطة المراد تنفيذها مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات القانونية المطبقة عليها او التي يراد تطبيقها.

2-3- التغيير والتشغيل: ان تحديد المهام والمسؤوليات البيئية الملقاة على عاتق الأجهزة المعنية يساعد على النهوض بالبيئة، لكن مثل هذا يحتاج إلى دعم مالي وبشري، ويرافق ذلك برامج التوعية والتدريب اللذان هما عنصران هامان ليس فحسب في تطبيق نظام الإدارة البيئية لكن في كل برامج البيئة.

2-4- الإجراءات التصحيحية: يجب مراقبة تنفيذ خطة العمليات التفصيلية بما يتفق مع الأهداف المرسومة، وتحفظ المنظمة بإجراءات لتحديد مسؤولية وصلاحيات من يتعامل مع حالة عدم المطابقة. ويعتقد ان هذا البند من البرنامج يحدد الأساليب والممارسات السليمة التي يجب ان تستخدمها وتوثقها المنظمة بهدف متابعته مستقبلا.

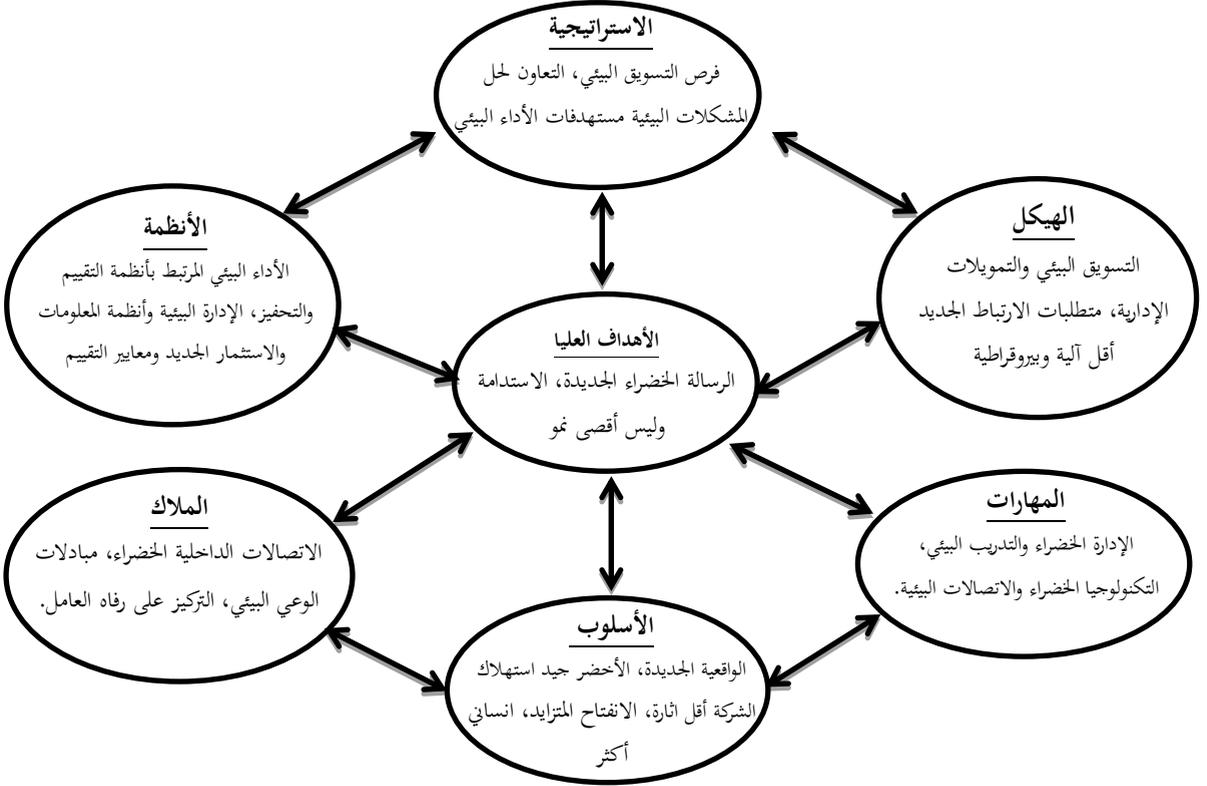
2-5- مراجعة الإدارة: بدأ برنامج الإدارة البيئية بموافقة الإدارة العليا عند صياغة السياسة البيئية، فلا بد ان يكون للإدارة نصح في المراجعة، وذلك للتأكد من فعالية وملاءمة هذا النظام مع توفر المعلومات. وإذا لاحظ المعنيون في الإدارة البيئية الحاجة إلى تعديل بعض الأهداف والتوجهات فيجب عندئذ أخذ الموافقة وتصميم البرنامج على أساس هذه الرؤية الجديدة.

ثانيا: تخضير الشركة

ظهرت الحركة الخضراء في أواخر الثمانينيات والتي تحث على التوازن بين الأعمال والبيئة، والعمل بمبدأ البيئة أولا. وتعتبر هذه الحركة وريثة لكل الاهتمامات بالبيئة في عصرنا الحديث، حيث تهتم بالبيئة بمختلف أصنافها وصولا إلى النظرة الأشمل لعالمنا بمختلف المشاكل التي تهدده كزيادة السكان، ندرة الموارد، تآكل وتملح وقلوية وجرد التربة، رمادية الأجواء على مستوى أقاليم بأكملها، ثقب الأوزون الاحتباس الحراري وغيرها.

ومن هنا أتى مصطلح تخضير الشركة (Greening the Firm) والذي يمثل الاتجاه الجديد الذي يحاول أن يدخل البيئة والاهتمامات البيئية في صلب أعمال الشركة وفي نطاق واسع من إجراءات وعمليات وبرامج وسياسات وعلاقات الشركة. (نجم عبود نجم: 2012، ص 162) وتخضير الشركة يعني أن تكون هذه الشركة في عملياتها ومنتجاتها وخدماتها المختلفة أكثر انسجاما وودية مع البيئة، وبما يجعل البيئة ومطالبها واحدة من الأنشطة والأدوات التي تعتمد عليها الشركة لتحسين مركزها وحصتها في السوق وصورتها في أذهان الجمهور والمجتمع. ولقد قاد ذلك إلى طرح شعار تخضير الشركة من خلال تخضير الأبعاد التنظيمية.

الشكل رقم (01): تخضير الأبعاد السبعة للشركة



المصدر: نجم عبود نجم: أخلاقيات الأعمال ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق،
الاردن، 2006، ص 307.

ويشتمل تخضير الشركة مدى واسع ومتنوع من المفاهيم والممارسات الخضراء الجديدة التي
جاءت بها الحركة الخضراء في مواجهة المفاهيم والممارسات التقليدية التي سادت الشركات وأدت
إلى إهمال البيئة وتفاقم مشكلاتها. وتتمثل أبعاد الظاهرة الخضراء بالنسبة للأعمال فيما يلي: (نجم
عبود نجم: 2012، ص 167، 164)
- المستهلكية الخضراء (Green Consumerism): وهم الزبائن الذين يشجعون
المنتجات الودية والمفضلة بيئيا. وعددهم أخذ في التنامي في السوق، فبالإضافة إلى أنهم يفضلون
الشركات ذات الخطوات الإيجابية بيئيا فإنهم على استعداد لدفع سعر أعلى من أجل منتجات
وخدمات خضراء.

- 1) الإعلان الأخضر (Green Advertising): وهو الإعلان الذي يقوم بتقديم المعلومات والحقائق عن المزايا البيئية للمنتجات والخدمات مع تجنب المبالغة أو الادعاءات المطلقة وغير المحددة.
- 2) الاستثمار الأخضر (Green Investment): يعتبر توسعا للاستثمار الأخلاقي، وهو استثمار يتجه نحو تجنب الاستثمار في المجالات التي تؤدي إلى المنتجات ذات التأثيرات السلبية على البيئة وتشجع المنتجات الودية بيئيا.
- 3) التقارير البيئية (Environmental Reporting): وهي التقارير تضم معلومات وتفاصيل حول تعامل المنظمة مع البيئة. قد تكون مطلوبة قانونيا في بعض الدول، إلا أنها تستجيب لحاجة الزبائن إلى المعلومات حول أهداف الشركة وموافقها إزاء البيئة وإجراءاتها من أجل حمايتها. مما يساهم في تحسين السمعة البيئية للشركة ويحافظ على دعم أصحاب المصلحة لاستمرار الإدارة في سياساتها وكذا محاولة استغلال الاهتمام البيئي كميزة تنافسية.
- 4) الاقتصاديات البيئية (Environmental Economies): لقد تزايد الاتجاه نحو الأخذ بمبدأ من يلوث يدفع الذي أقرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في السبعينيات وذلك من خلال الغرامات والضرائب على التلوث التي تفرض على الشركات. ومنذ ذلك الحين يسعى الاقتصاديون إلى دمج البيئة في الفكر الاقتصادي التقليدي وتطوير نماذج تعكس ذلك منها الناتج البيئي الإجمالي GEP الذي يحل محل الناتج القومي الإجمالي GNP الذي يعبر عن معايير البيئة في النظرية الاقتصادية وتطبيقاتها.
- 5) التنمية المستدامة (Sustainable Development): وهي التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة (Tracey strange, Anne bayley, 2008, P26)، لذلك فإنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم (المصطفى عبد الحافظ، 2006). وهذا لا يتم إلا إذا كان النمو الاقتصادي قائما على حماية البيئة وقامت منظمات الأعمال بتحمل مسؤوليتها البيئية. فالتنمية المستدامة تعبر عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل. وهي عملية تفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي. (خالد مصطفى قاسم، 2010، ص 20)

ولقد وصف بعض الباحثين التنمية المستدامة بأنها الثورة العلمية أو العالمية الثالثة المتوازنة بعد الثورتين الزراعية والصناعية، وذلك أن مفهوم الاستدامة البيئية والاقتصادية والمالية والاجتماعية وغيرها يهدف إلى توحيد جهود العالم كله لمصلحة الجميع في العالم كله (محمد محمود التوبة، ص14).

ثالثاً- منافع تبنى منظمات الأعمال للمسؤولية البيئية على التنمية المستدامة: يؤدي التزام منظمات الأعمال بالمسؤولية البيئية إلى تحقيق مجموعة من المنافع تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من أهمها:

1- المنافع الاقتصادية: تتمثل فيما يلي: (مصطفى يوسف كاني: 2014، ص 190)

- الوفورات الناتجة عن تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الأخرى؛
- الوفورات الناتجة عن إعادة دوران المنتجات، وبيع الإنتاج، والمخلفات.
- التخفيض في تكاليف التخلص من النفايات.
- التخفيض من الغرامات المفروضة عن مخلفات بيئية، والتخفيض في الجزاءات التي تتكبدها المنشأة عن أنشطة مسببة للتلوث، فضلا عن تخفيض التعويضات القانونية نظير الإضرار البيئية.
- زيادة المساهمة الحدية للمنتجات الخضراء لأنها تباع بسعر أعلى من سواها.
- زيادة الحصة السوقية للمنشأة من خلال فتح أسواق جديدة للمنتجات الجديدة.
- الزيادة على طلب المنتجات التقليدية التي تساهم في تخفيف حدة التلوث.

2- منافع اجتماعية وبيئية: من خلال ما يلي:

أ) بالنسبة للمؤسسة: تتمثل أهم هذه المنافع فيما يلي: (نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: 2015، ص 215)

- التوافق المتزايد مع التشريعات البيئية والالتزام بالأهداف السياسية الاستراتيجية؛
- اعتراف المؤسسات بأن تطورها متعلق بالمصادر البيئية المؤثرة على نشاطها مما عمق الاهتمام بالبيئة؛
- تصاعد رغبة المؤسسات في شرح وضعها البيئي للرأي العام المحلي والعالمى؛
- السمعة والشهرة البيئية للمنظمة تزيد من مكائنها وتطورها بين المؤسسات والجهات المتعاملة معها؛
- رفع معنويات العاملين تجاه مسؤولياتهم البيئية؛

- تزيد من إبداع المؤسسات وقدرتها على التنافس؛
- تحسين مشاركة الإدارة العليا في حالة الأزمات والطوارئ البيئية؛
- (ب) بالنسبة للمجتمع والعالم: (مصطفى يوسف كاني: 2014، ص 191)
- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية؛
- الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية كالأراضي والمياه والطاقة؛
- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناجمة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية.

المحور الثالث: تجربة شركة أرامكس Aramex: (نقل أخضر لمدن مستدامة) أولاً- تقديم الشركة:

أرامكس Aramex هي إحدى أهم شركات الشحن والنقل السريع في الوطن العربي، تأسست في عام 1982 من قبل رجل الأعمال الأردني فادي غندور، وقد كان مقرها الرئيسي في الأردن، ثم أصبح فيما بعد مقرها الرئيسي في دبي، وبعد العديد من التوسعات والنجاح الباهر الذي حققته الشركة من أرباح منذ بداية تأسيسها، استطاعت أن تكون أول شركة عربية تشارك بأسهمها في بورصة ناسداك بنيويورك وكان ذلك سنة 2002، حيث أصبحت تغطي خدماتها المتنوعة والتميزة كافة دول الوطن العربي وشبه القارة الآسيوية، وفي عام 2005 أدرج اسم الشركة في سوق دبي المالي. ولقد وفقت الشركة في ترسيخ مكانتها كشركة رائدة ساهمت بدور فاعل في تطوير قطاع النقل والخدمات اللوجستية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تملك الشركة شبكة تحالف دولية ضخمة مع أكثر من 40 مؤسسة، ويعمل لديها حالياً ما يزيد على 14.275 موظفا ينتمون إلى 88 جنسية مختلفة في كل مندول في منطقة الخليج، والمنطقة التي تضم بلاد الشام، وأفريقيا، وآسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية. وقد بلغت إيراداتها سنة 2015 ما يقدر بـ 3.837 مليون درهم إماراتي. ولقد بلغت استثمارات Aramex في عام 2016 حوالي 1.5 مليون دولار. (التقرير السنوي لشركة أرامكس، 2016)

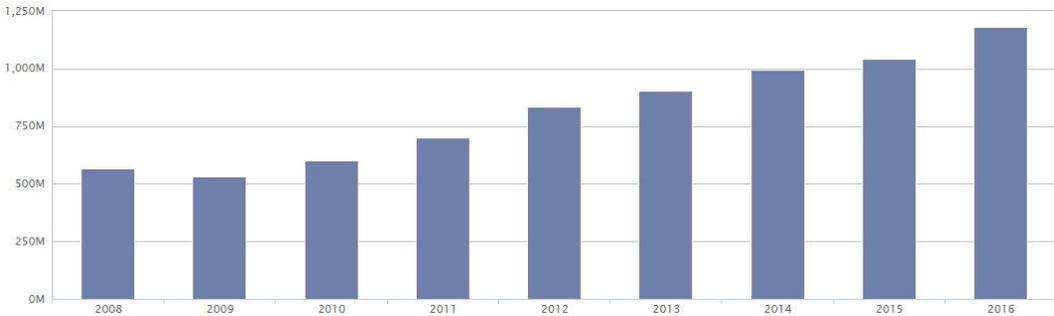
ثانياً- الاستدامة في شركة أرامكس Aramex: وتعد الاستدامة في " أرامكس " هدفاً استراتيجياً تسعى الشركة إلى تحقيقه، وتحرص على تطبيق الممارسات التي تدعم تحقيق هذا الهدف في كل أعمالها. لذا أطلقت الشركة برنامج الاستدامة (DELIVERING GOOD)، الذي يتم تطبيقه في أكثر من 140 مشروعاً تعليمياً واجتماعياً وبيئياً حول العالم، كما بادرت إلى التشارك

مع العديد من المنظمات الدولية والمحلية التي تركز جهوده الدعم القضايا المماثلة. (التقرير السنوي لشركة أرامكس، 2016) وللشركة مساهمات قيمة تقدمها لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل فيها، مما أكسبها علاقات وثيقة مع تلك المجتمعات.

تسعى أرامكس إلى دفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما حددتها الأمم المتحدة . وتواكب استراتيجياتها المؤسسية أهداف التنمية المستدامة من خلال نموذج التوظيف والتعيين الذي تطبقه، والتعاون مع رواد الأعمال، والاستثمار في المجتمعات المحلية، وتطبيق برامج تدريب للشباب، والالتزام بصون البيئة والتعاون المستمر مع الشركاء و أصحاب المصلحة. حيث تواصل التركيز على ثلاث محاور رئيسية ساهمت بتوجيه جهودها في مجال الاستدامة وهي: (التزام اتجاه البيئة، تعليم وتمكين الشباب، قيادة الأعمال).

حيث يقول المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أرامكس: " التنمية المستدامة ستغير الطريقة التي نفكر بها بشأن عملنا. فهي ستؤدي إلى وضع أنواع جديدة من الخدمات وإيجاد سبل جديدة للتعاون. كما أنها ستجدد الاحترام لمكانتنا في العالم والالتزام العميق بالحفاظ على البيئة من خلال الابتكارات التنموية المستدامة. كل هذا سوف يعود بالفائدة على مساهمينا وشركائنا على حد سواء ". (راغدة حداد وعماد فرحات: 2007، ص 23)

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات الإجمالية (2008-2016)



المصدر: موقع الاستدامة العربية <http://arabsustainability.com/aramex>

يظهر هذا الشكل أن تبني شركة أرامكس للمسؤولية البيئية وترشيد استهلاكها للموارد والاستدامة لم يؤثر على إيراداتها الإجمالية، بل كانت في تزايد مستمر، حيث ارتفع إيراد الشركة من

566.34 مليون دولار أمريكي سنة 2008 ليصل سنة 2016 إلى 1182.16 مليون دولار.

ثالثا- الالتزامات البيئية لشركة أرامكس **Aramex**: تسعى شركة أرامكس من خلال سياستها والتزاماتها البيئية إلى المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحديدًا الهدف الثالث عشر من أهداف الألفية التي تم اعتمادها بناء على رؤية مُشتركة لتحسين حياة الناس وتغيير العالم بحلول عام 2030.

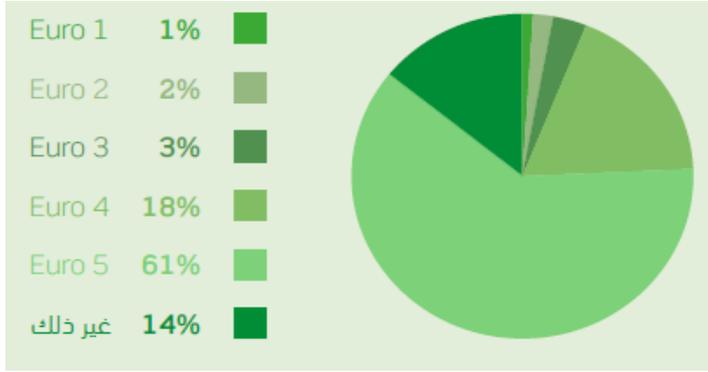
وتشارك في الوقت الراهن 97% من مواقع شركة أرامكس في مبادرات ومشاريع الاستدامة وتتناغم على الأقل مع واحد من مجالات التركيز الثلاثة التي تعنى بها الشركة وهي: تعليم وتمكين الشباب، ريادة الأعمال والبيئة. حيث تركز الشركة في التزامها تجاه البيئة على تقليص بصمتها البيئية في جميع جوانب عملياتها التشغيلية وسلسلة التوريد التابعة لها، بما يشمل كافة المصارف ذات الصلة بقطاع النقل، وفي الوقت ذاته ضمان المشاركة بفعالية في حماية البيئة والدفاع عنها.

1- تقليص استهلاك الطاقة والمواد والانبعاثات الكربونية:

يتمثل تأثير عمليات شركة أرامكس على البيئة (البصمة البيئية) في الانبعاثات الكربونية التي تنتج عن عملياتها، لذا تسعى الشركة إلى قياس وإدارة انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن عملياتها سنويا، من خلال إعداد تقارير متعلقة بالانبعاثات تستند على "بروتوكول الغازات الدفيئة". حيث تتضمن أهداف الشركة في الحد من الانبعاثات بنسبة 20% لكل شحنة بحلول عام 2020. إلا أنها نجحت بتحقيق هذا الهدف بنهاية العام 2016، وتلتزم الآن بتقليل الانبعاثات الكربونية لعملياتها التشغيلية بنسبة 20% إضافية. (وكالة عمون الإخبارية: 2017)

تسعى شركة أرامكس إلى استخدام مركبات أكثر كفاءة من استهلاك الوقود، وأنواع الوقود البديلة والتكنولوجيا كجزء من استثمارها المتواصل في تحديث أسطولها، واستخدام مركبات منخفضة الانبعاثات وصدیقة للبيئة.

الشكل رقم (03): أسطول مركبات شركة أرامكس



المصدر: التقرير السنوي لشركة أرامكس 2016.

فلقد اعتمدت في أسطولها على المركبات ذات المحركات التي تواكب أحدث معايير الانبعاثات الأوروبية*، فقد كانت 61% من المركبات المستخدمة تتماشى ونظام يورو 5 (EURO 5)، مما أدى إلى خفض انبعاثات الكربون الناتجة من العمليات. ويوضح الجدول الموالي المعدلات التي حققتها الشركة في مجال خفض الانبعاثات الكربونية مقارنة بسنة 2012:

جدول رقم (01): نسبة تغير الانبعاثات الكربونية لشركة أرامكس

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	مقارنة بسنة 2012
الوقود	-16%
الكهرباء	-16%
سلسلة التوريد	-25%
تنقل الموظفين	+20%
رحلات الأعمال	-17%
إجمالي الانبعاثات بالكيلوغرام/الشحنة	-25%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لشركة أرامكس 2016.

استطاعت أرامكس سنة 2016 خفض إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 25% مقارنة بسنة 2012. وقد كانت أفضل من سنة 2015 التي بلغت فيها هذه النسبة 15% مقارنة بسنة 2012. حيث تم خفض انبعاثات الوقود لكل شحنة بنسبة 16%، وذلك من خلال استخدام مركبات كفاءة في استخدام الوقود، وكذا استخدام المركبات التي تعتمد على الغاز الطبيعي لخفض الانبعاثات الكربونية. هذا بالإضافة إلى توفير الوقود والوقت من خلال اتخاذ طرق مختصرة لعناوين دقيقة.

كما استطاعت الشركة خفض الانبعاثات من الكهرباء بنسبة 16% لكل شحنة سنة 2016 مقارنة بسنة 2012 عبر خفض استهلاك الكهرباء لكل شحنة بـ 15%. حيث تسعى إلى إدخال إصلاحات وتحديث مرافقها بأجهزة إلكترونية وأنظمة إضاءة وتقنيات كفاءة في استخدام الطاقة كي تتمكن من تخفيض بصمتها الكربونية، و على سبيل المثال، تستخدم حالياً مراوح سقف كبيرة في مخازنها لتخفيض الحرارة بنسبة كفاءة وفاعله.

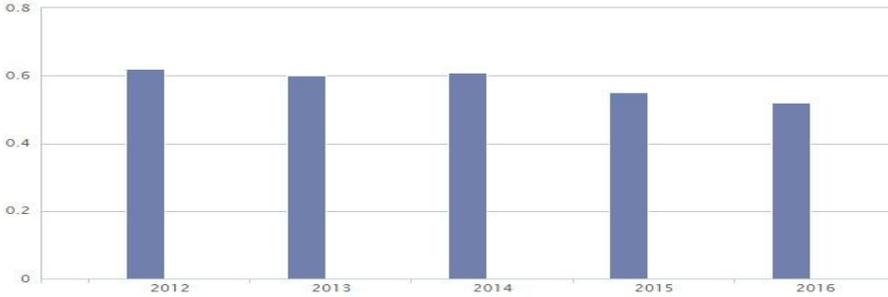
ولقد بدأت الشركة الاعتماد على الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء كجزء من الاستراتيجية العامة التي تتبعها، حيث أكملت بنهاية العام 2016 مشروع تركيب نظام كهروضوئي على سطح مستودعاتها في العاصمة الأردنية عمّان، ليغطي أكثر من 80% من استهلاك أرامكس في الأردن للكهرباء وبالتالي خفض انبعاثات الكربون وفاتورة الكهرباء بنفس المعدل. هذا وقد بدأت الشركة مؤخراً بناء محطاتها الكهروضوئية على مخازنها بإمارة دبي، ومن المتوقع اكتمال المشروع بنهاية سنة 2017، حيث أن كل من الأردن والإمارات العربية المتحدة تمتلك تشريعات تساعد القطاع الخاص على الاستثمار بالطاقة المتجددة. (وكالة عمون الإخبارية: 2017)

بلغت انبعاثات سلسلة التوريد والسفر والتنقل 534,477 طناً من مكافئات ثاني أكسيد الكربون. حيث سجلت هذه الانبعاثات انخفاضا يقدر بنسبة 25% مقارنة بسنة 2012. نتيجة لانخفاض الوزن الإجمالي للشحنات، إضافة إلى استخدام وسائل النقل المتنوعة.

كما اعتمدت الشركة محل الدراسة التدريب على القيادة الصديقة للبيئة؛ ويتضمن هذا البرنامج التدريبي الذي تم إطلاقه في عام 2014، سبلا مختلفة لتقليل الانبعاثات الناجمة عن الوقود عبر أساليب القيادة. وفي عام 2015، تم توسيع نطاق البرنامج ليشمل جميع موظفي التوصيل في دولة الإمارات، ومن المقرر توسيع البرنامج إلى بقية دول مجلس التعاون الخليجي. (التقرير السنوي لشركة أرامكس 2015)

أما بالنسبة للانبعاثات الناجمة عن تنقل الموظفين فقد ارتفعت بنسبة 20% نتيجة للنمو الحاصل في الكوادر البشرية العالمية للشركة مقارنة مع سنة 2012. بينما انخفضت رحلات عمل كوادر الشركة بنسبة 17% وذلك نظرا لاعتماد الاجتماعات بواسطة الاتصالات الهاتفية الجماعية بدل القيام بالعديد من رحلات العمل بين أطراف شبكة عمل الشركة. وعموما فقد انخفضت منسوب انبعاثات الغازات الدفيئة لشركة أرامكس في سنة 2016 مقارنة بـ 2012.

شكل رقم (04): منسوب انبعاثات الغازات الدفيئة (2012-2016)



المصدر: موقع الاستدامة العربية <http://arabsustainability.com/aramex>

فالشركة استطاعت تخفيض منسوب انبعاثات الغازات الدفيئة التي تسببها من النسبة 0.62 سنة 2012 إلى 0.52 سنة 2016. حيث كان العامل الواحد سنة 2012 يتسبب في انبعاث 45 طن من الغازات الدفيئة، لكن وبفضل الجهود التي تقوم بها الشركة للالتزام بمسؤوليتها البيئية وسعيها نحو حماية البيئة استطاعت تخفيض هذه الانبعاثات سنة 2016 إلى 34.38 طن للعامل الواحد.

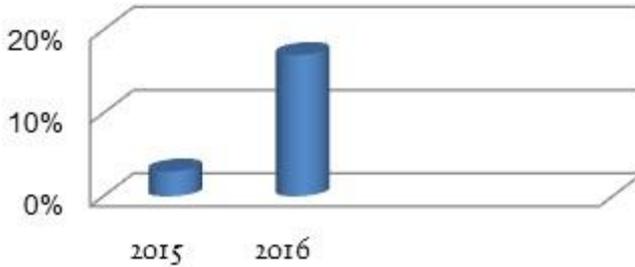
وحدير بالذكر أن شركة أرامكس تواصل العمل على جعل مرافقها أكثر صداقة للبيئة، إضافة إلى الاستثمار في المباني الخضراء في مستودعاتها ومرافقها، في ظل تركيزها على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة Leadership in Energy and Environmental Design التي تحصلت عليها مرافقها في دبي (LEED لبيد الذهبية). وتخطط الشركة للحصول على شهادة لبيد في مرافقها في مصر والإمارات العربية المتحدة وعمان. وقد أنفقت في عام 2015 ما مجموعه 15,869,109 درهم إماراتي، كجزء من سعيها للحصول على هذه الشهادة. ولا زالت تواصل تحديث مرافقها لتلبية مواصفات الاعتماد بموجب نظام إدارة البيئة الايزو 14001 الذي

من شأنه ضمان تطبيق السياسات والإجراءات البيئية. مما ساهم في انخفاض استهلاك الطاقة في هذه المرافق بنسبة تتعدى 25%. (التقرير السنوي لشركة أرامكس 2015)

2- الإدارة السليمة للنفايات وإعادة التدوير:

تعتبر الإدارة السليمة للنفايات وإعادة التدوير جزءاً مهماً من نهج شركة أرامكس في إدارة بصمتها البيئية. وتعمل باستمرار على تدوير النفايات والمواد المستهلكة. فهي تعمل على استخدام مواد قابلة للتحلل في تغليف شحناتها، وأغلفة من مواد مدورة ومعاد تصنيعها أو مواد قابلة للتدوير، والقيام بإعادة تدوير المواد التي تستهلكها في مرافقها وإعادة تدوير نفاياتها حيث تتوفر على خدمات معتمدة لضمان إجراءات إدارة النفايات تعكس التزامها البيئي. حيث استطاعت الشركة رفع معدلات تدوير المواد، كما يلي:

شكل رقم (05): نسبة ارتفاع تدوير المواد بين سنتي 2015 و 2016



المصدر: من إعداد الباحثين

حيث يلاحظ من خلال الشكل أن معدلات تدوير المواد سنة 2015 في ارتفعت في شركة أرامكس بنسبة 3% مقارنة بالسنة التي سبقتها، واستطاعت سنة 2016 زيادة هذه المعدلات بنسبة 17% قياساً بسنة 2015. كما تحرص شركة أرامكس باستمرار، نظراً لندرة المياه وأهميتها، على إعادة استخدام وتدوير المياه كلما أمكن ذلك.

3- الامتثال البيئي:

يشكل الامتثال البيئي عاملاً بالغ الأهمية في إطار الالتزام تجاه تقليص البصمة البيئية، ولذلك حرصت شركة أرامكس على تضمين الاعتبارات البيئية في سياساتها.

كما أنها تواصل العمل على حصول مرافقها ومحطاتها على شهادة " نظام الإدارة البيئي : الآيزو 14001". وبالإضافة إلى ذلك، تحرص على إدراج الأسئلة المتعلقة بالإدارة البيئية في استبيان

تقييم المزودين وأصحاب الامتياز. وفي الحالات التي لا يطبق فيها أحد مزودي خدمات "أرامكس" أنظمة أو ضوابط للإدارة البيئية، تبادر لتقديم المساعدة لتطبيق مثل هذه الأنظمة. كما تعكف الشركة بنشاط على إيجاد حلول مبتكرة للحد من مخاطر التغير المناخي وتقليص بصمتها البيئية. فمن أجل فهم الآثار البيئية المترتبة عن عملياتها، تقوم بقياس مستوى استهلاك الموارد وبصمتها الكربونية.

وقد ساهم التزامها بأهدافها وسياساتها البيئية في ضمان عدم تلقيها لأي غرامات أو عقوبات نتيجة عدم الامتثال للقضايا البيئية، كما أنها لم تتلق أي تظلمات بيئية. ولقد حصلت 21 من محطات الشركة سنة 2016 على شهادة الآيزو 1400. (التقرير السنوي لشركة أرامكس 2016)

4- التوعية الخارجية:

وقعت أرامكس على مبادرة الأمم المتحدة حول الاهتمام بالتغيرات المناخية Caring for Climate التي تطمح إلى دفع عجلة دور الأعمال في مواجهة قضايا التغير المناخي. ولديها عضوية كذلك في مجلس الأبنية الخضراء الأردني حيث تقدم لهم الدعم في مهمتهم من خلال عدة قنوات تتضمن توفر التدريب والمشاركة في المناسبات التي يقيمها المجلس. إضافة لهذا فلديها شراكة طويلة الأمد مع المنتدى العربي للبيئة والتنمية.

5- التوعية الداخلية:

يتلقى جميع موظفي شركة أرامكس الجدد جلسة تدريبية حول المبادرات والمخاوف البيئية ذات العلاقة بصناعتها، والوعي حول التغير المناخي والتلوث ومعلومات حول كيف يكون المرء مسؤولاً نحو البيئة في المكتب والبيت. كما تطوع موظفو الشركة لنشر الوعي البيئي داخل عملياتها، وقاموا بتصميم مبادرات لتقليل بصمتها البيئية والقيام بمهام مختلفة في مكاتب الشركة لخفض استهلاك الموارد، حيثي هدف البرنامج إلى تغيير السلوكيات لتصبح أكثر رفقاً بالبيئة. وفكرة البرنامج هي فتح حوارات حول البيئة بهدف نشر روح المسؤولية البيئية في الشركة. (التقرير السنوي لشركة أرامكس 2015)

ولقد احتفلت أرامكس في عام 2014 في كافة مكاتبها حول العالم بيوم الأرض، وقامت بسلسلة من النشاطات البيئية في مقراتها ورفقة المجتمعات التي تعمل ضمنها، تراوحت ما بين تنظيف المدن إلى زراعة الأشجار، مسابقات التدوير وإطفاء الأضواء في مكاتبها. وكان الهدف من هذه الاحتفالات تواصل الموظفين مع بيئاتهم، والعمل على نشاطات خارجية تؤدي إلى ترسيخ الإحساس بالبيئة والطبيعة. وتعزز الشركة جعل هذه الاحتفالات سنوية نظراً للرواج الذي حققته.

الخاتمة:

أصبحت البيئة من القضايا الملحة والآنية في وقتنا الحاضر نظراً للمشاكل الخطيرة التي أصبح يعاني منها العالم بسبب إهمالها والتي تهدد حياة البشرية وتواجهها بصفة عامة، لذلك أصبحت مسؤولية حماية البيئة وأخذها بالحسبان في أي مخططات على المستوى الكلي أو الجزئي للدول، واجب تتحمله كل الهيئات والمنظمات وحتى الأفراد. وأصبحت التنمية المستدامة هي الحلم المنشود للدول والحل الذي يضم بمختلف أبعاده حلاً نهائياً لمشاكل الدول بإيجاد التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بحق الأجيال المستقبلية في ذلك، ولطالما كانت منظمات الأعمال هي أحد المسببات الرئيسية للمشاكل البيئية المعاصرة لذلك كان عليها تحمل مسؤوليتها تجاه البيئة ودمج هذه الأخيرة في مختلف سياساتها واستراتيجياتها وحتى تعاملاتها كمنعطي أساسي وضروري وجب الحرص على الحفاظ عليه من الاستنزاف أو التدمير والتلوث. فأصبحت المنظمات معنية بإيجاد حلول ليست فقط لمعالجة مشاكل البيئة إنما لتفادي الوقوع في هذه المشاكل منذ البداية، أي البحث عن حلول وقائية وليست علاجية.

ولقد كانت المسؤولية البيئية لمنظمات الأعمال خطوة جيدة ومفيدة لتحسيس المنظمات بواجبهم تجاه البيئة ودورهم المهم في الحفاظ عليها وبالتالي كخطوة هامة لتعزيز مساهمة المؤسسات الفعلية في ضمان بيئة سليمة وأمنة وموارد غير مستنزفة ومتجددة وما ينجر عن ذلك من حياة آمنة وصحية لمجتمع متكامل، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المراجع والاحالات:

المراجع باللغة العربية:

1. نجم عبود نجم (2006)، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، دار الوراق، عمان، الأردن.
2. إبراهيم حابة السيد(2013)، محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء، عمان، الأردن.
3. التقرير السنوي لشركة أرامكس (2015).
4. التقرير السنوي لشركة أرامكس (2016).
5. خالد مصطفى قاسم (2010)، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6. راغدة حداد وعماد فرحات(2007)، المسؤولية البيئية تفتح قطاع الأعمال، مجلة البيئة والتنمية، العدد 116، بيروت لبنان، تشرين الثاني (نوفمبر).
7. سفيان ساسي(2013)، المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، العدد 2، جوان.
8. محمد فلاق(2016)، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، عمان، الأردن.
9. محمد محمود التوبة (2004)، نظرات في المستقبل التنمية المستدامة، مجلة الحرس الوطني، مجلد26، العدد 268، الرياض، سبتمبر.
10. المصطفى عبد الحافظ، التنمية المستدامة وتحدياتها العربية، الحوار المتمدن، العدد 1569، 2006/06/02 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=66427#.
11. مصطفى يوسف كاني (2014)، اقتصاديات البيئة، دار رسلان، دمشق - سوريا.
12. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار (2015)، استراتيجيات ومتطلبات إدارة البيئة، دار اليازوري، الطبعة الثانية، الأردن.
13. نجم عبود نجم (2012)، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، دار الوراق، عمان، الأردن.
14. وكالة عمون الإخبارية: سيف وحتر وفوده والسواعير يناقشون في شومان واقع الاقتصاد الأخضر، بتاريخ 2017-08-23 على الساعة 17:27 من الموقع:

<http://www.ammonnews.net/article/328404>

*تحدد معايير الانبعاثات الأوروبية الحدود المقبولة لانبعاثات عوادم المركبات الجديدة المباعة في دول الاتحاد الأوروبي. وتغطي هذه المعايير انبعاثات أكسيد النيتروجين والهيدروكربون وأول أكسيد الكربون والجسيمات العالقة، فضلا عن تصنيف مختلف مستويات الأداء ذات الصلة بتصنيفات معايير الانبعاثات الأوروبية (EURO) وكلما كان تصنيف المركبة مرتفعاً، انخفضت الانبعاثات الصادرة عنها.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Philippe Détrie (2005): **L'entreprise durable**, DUNOD, Paris.
2. ACFCI (2007): **Gestion de l'environnement pour les PME-PMI**, Collection guides pratiques, AFNOR, France.
3. Tracey strange, Anne bayley (2008), **Le développement durable à la croisée de l'économie de la société et l'environnement**, Organisation de Coopération et de Développement Economiques "OCDE", Paris.